

الجزائر تفتح الاستثمار في القطاعات غير الاستراتيجية أمام الأجانب



أقر البرلمان الجزائري تشريعاً يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك حصص أغلبية في مشروعات «القطاعات غير الاستراتيجية» وذلك في إطار سعي البلاد لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط والغاز.

كما أقر النواب زيادات في أسعار البنزين والديزل وضرائب جديدة على السيارات لمساعدة البلاد على تعويض انخفاض حاد في إيرادات الطاقة. وكانت الحكومة قد أعلنت عن خططها لفتح أبواب القطاعات غير الاستراتيجية أمام المزيد من الاستثمار الأجنبي في وقت سابق من العام الحالي.

وتتوقع الحكومة أن ينكمش الاقتصاد 2.6% هذا العام بعدما حقق نمواً 0.8% في 2019.

وقال وزير المالية عبد الرحمن راوية للبرلمان «الانكماش الاقتصادي زاد تأزماً بعد كورونا. الدولة تعمل للحد من «مفعول الأزمة على الجانب الاجتماعي وتحسين مصادر الدخل العمومي».

ودعا نواب موالون للحكومة إلى مزيد من الخطوات لإصلاح الاقتصاد والحد من اعتماده على النفط والغاز.

وقالت الحكومة إن القطاعات الاستراتيجية تشمل قطاعي الطاقة والدواء بالأساس

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024